دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركات الإجتماعية
المصدر: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الناشر: جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي: إبراهيم، عقل محمد أحمد
المجلد/العدد: مج16, ع3
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2015
الشهر: يوليو
الصفحات: 129 - 145
رقم MD: 736585
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
اللغة: Arabic
قواعد المعلومات: EcoLink
مواضيع: العلوم السياسية، الفرص السياسية، الحركات الإجتماعية، العمل الجماعى
رابط: http://search.mandumah.com/Record/736585

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مفهوم هيكل الفرص السياسية وتطور الحركات الاجتماعية

د. عقل محمد أحمد إبراهيم(*)

مقدمة:

لقد ظهر مفهوم هيكل الفرص السياسية في السبعينيات من القرن العشرين في محاولة من علماء السياسة لتفسير الأنشطة الاحتجاجية للحركات الاجتماعية، مركزين على انفتاح وانغلاق النظام السياسي، فهيكل الفرص السياسية يعبر عن البيئة الخارجية المحيطة بالحركات الاجتماعية، وفرضيته الأساسية هي أن العوامل الخارجية إما أن تقوم بتعزيز تعبئة الحركات أو منعها.

لقد تطرقت د. ناهد عز الدين- أستاذة العلوم السياسية في جامعة القاهرة- قبل عشر سنوات في مقال لها في مجلة النهضة إلى نشأة مفهوم هيكل الفرص السياسية، وتطوره، وتعريفه، وأبرز المقولات المشتقة منه، لذلك تتمثل أهداف هذا البحث في عرض الإضافات النظرية الحديثة لمفهوم هيكل الفرص السياسية، مع التركيز على دور المفهوم في تحليل وتطور الحركات الاجتماعية، وعلى دور كل من عوامل الهيكل والحركات الاجتماعية في خلق وتغيير الفرص المتاحة. وسوف ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء: الأول يتناول مفهوم هيكل الفرص السياسية وعناصره، والثاني يعالج الحركات الاجتماعية والعمل الجماعي، وأما الجزء الثالث فيدرس الحركات الاجتماعية، وهيكل الفرص السياسية، وتأثير كل منهما على الآخر.

أولا: مفهوم هيكل الفرص السياسية وعناصره

لقد ارتبط مفهوم هيكل الفرص السياسية بدراسة الحركات الاجتماعية، إذ يشير المحللون إلى البيئة خارج الحركة الاجتماعية بهيكل الفرص السياسية[1]. حيث أن الفرصة السياسية لا يمكن أن تناقش بمعزل عن بيئتها الاجتماعية، لأن العوامل المجتمعية هي التي تحدد البيئة الخاصة بالحركات الاجتماعية، وقدرتها على القيام بأنشطة احتجاجية، فالحركات الاجتماعية تتكون من شبكات من الجماعات

(*) دكتوراه علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

Salah.nablus@yahoo.com

والتنظيمات المعبأة للقيام بأعمال احتجاجية للوصول للتغير الاجتماعي، والسياسي، ومن الأفراد الذين يشاركون في الأنشطة الاحتجاجية التي تدعو إليها الحركة دون أن يكونوا مرتبطين بها بالضرورة[2].

1. الفرصة السياسية وأنواعها:

الفرصة السياسية تعرف وفقا للكاتب المصري محمود عبد الحفيظ بأنها قدرة الحركة الاجتماعية على تعبئة مواردها واستغلال إمكانياتها من أجل التغيير الاجتماعي، والسياسي، من خلال استغلال الظروف المجتمعية التي تتمكن من احتوائها ومن ثم مطالب الحركة والدفاع عن مصالحها مما يمكنها من خلق فرص سياسية أخرى[3]، ويوضح تيلي بأن الفرصة "تصف العلاقة بين مصالح السكان والحالة الراهنة للعالم من حولها" وتشير إلى أن القوة، والقمع (تسهيل)، والفرصة (تهديد) توفر خيارات للعمل الجماعي[4].

وتقسم الفرص السياسية إلى فرص كبرى، وأخرى محدودة، فالفرصة الكبرى تظهر كنتيجة لحرب كبرى،أو أزمة اقتصادية عالمية، حيث أن الفاعلين السياسيين يقومون على إثرها بالمساومة من أجل الحصول على ترتيبات سياسية جديدة. وقد تعكس هذه اللحظات المفتوحة التأكيد التحليلي على الفرصة الكبرى وهي الأوقات التي يشهد فيها نظام الدولة بأسره انهيارا، ويكون عرضة للتحديات السياسية[5].

على عكس بعض المنظرين الذين قاموا بالتركيز علي انهيار النظام السياسي ككل (الفرصة الكبرى)، هناك آخرون قاموا بالتركيز على الفرص الصغيرة والمحدودة. وتكمن أهمية هذا التوجه في تبيان أسباب نشأة بعض الحركات في غياب اللحظة المفتوحة. فالمحللون السياسيون مثل النشطاء غالبا ما يبحثون عن الفرص السياسية الضيقة أو المحدودة. فجون كينجدون (John Kingdon)- أستاذ علوم سياسية- قد استخدم مصطلح النافذة السياسية الذي يفتح فرصة مؤقتة للمدافعين عن المقترحات لدفع حلولهم قدما، أو لجذب الاهتمام لمشاكلهم الخاصة، فعدد لا حصر له من الجهات الفاعلة أو الأحداث يمكنها أن تتسبب بانفتاح أو انغلاق النوافذ السياسية. إن الفرصة المحدودة أو كما تسمى النافذة السياسية ضيقة ومحدودة، فهي لا تتطلب جهدا وإنما يمكن حدوثها من خلال الولوج عبر نافذة سياسية[6].

2. وسائل تجاوز أوجه القصور في الهيكل

لقد أصبح مفهوم هيكل الفرص السياسية يستخدم لدراسة الجوانب المختلفة للحركات مثل: نشأتها، وتطورها، واستراتيجيتها، وهيكلها التنظيمي، مما جعله في خطر من أن يصبح إسفنجة تمتص- تقريبا- كل جانب من جوانب الحركة الاجتماعية، وكذلك البيئة، والمؤسسات السياسية، والثقافة، والأزمات المتباينة، والتحالفات السياسية، والتحولات السياسية". ومن أجل تجاوز أوجه القصور في مفهوم هيكل الفرص السياسة وجعله أداة فعالة في دراسة الحركات الاجتماعية لابد من توافر أربع ركائز وهي:[7]

أ- إيلاء مزيد من الاهتمام للفرص الاستطرادية إلى جانب الفرص المؤسساتية

لقد ركز منظرو نظرية الفرص السياسية على الفرص المؤسساتية مثل درجة الوصول للنظام السياسي المؤسسي، والتحالفات السياسية، وقدرة الدولة وميلها للقمع، وتجاوب السلطات السياسية، وبالتأكيد فإن هذه الجوانب لا تزال نقطة ارتكاز لهذا المنهج، إلا أن عددا من العلماء بدء بإدراج البعد الثقافي أيضا. ويمكن رؤية هذا التطور باعتباره استجابة لتزايد الانتقادات الموجهة لمنهج العملية السياسية التي تبحث في الجوانب المؤسسية على نطاق جزئي وضيق جدا كنتيجة "للتحول الثقافي" الواسع في دراسة الحركات الاجتماعية والجدل السياسي والذي يبرز بشكل واضح في أهميته المتزايدة لتأطير المنظور[8].

فقد طرحت الدراسات الحديثة مفهوم الفرص الاستطرادية كوسيلة للالتقاط البعد الثقافي. ومن هذا المنطلق، إن فرص التعبئة والقيود المفروضة عليها لديها وجهان: الأول مؤسسي، على منافسيه الوصول إلى النظام السياسي المؤسسي وتكوين القوة.... الخ. أما الثاني فهو خطابي، ويتعلق بالرؤية العامة والشرعية السياسية لفاعلين معينين، إضافة إلي الهويات والمطالب. أي إن ما يهم ليس فقط إلى أي مدى تواجه الحركات الاجتماعية بيئة مؤسسية مفتوحة أو مغلقة، ولكن ما يهم أيضا إلى أي مدى ترتبط هوياتهم ومطالبهم بالخطابات السائدة في المجال العام، فالفرص الاستطرادية تنبع من ميزات معينة للسياق الذي تعمل فيه الحركات[9].

فالحركات الاجتماعية توجد ضمن مجتمع معين، لذلك يجب تحليلها ضمن السياق الموجودة فيه، ومن ضمنه السياق الثقافي للمجتمع الذي من خلاله يفسر ويفهم المواطنين العالم الذي يعيشون فيه. لذلك عند دراسة نشأة ونجاح الحركات من الصعب فصل دور المكون الثقافي والمكون البنيوي، فإن النجاح في التعبئة البنيوية يعتمد إلى حد كبير على الثقافة، وعلى استغلالهم للواقع البنيوي(10).

ب- البحث عن فرص محددة لسياسة معينة بالإضافة إلى الخصائص العامة للنظام السياسي المؤسساتي.

ثمة انتقاد آخر موجه لهيكل الفرص السياسية بأنه عام جدا، كما لو أنه سيؤثر على جميع الحركات الاجتماعية بنفس الطريقة بصرف النظر عن خصائص المجالات السياسية، والجهات الفاعلة السياسية. ولكن يمكن الحد من نقطة الضعف هذه عبر تحديد الفرص، فالفرصة السياسية قد تختلف من مجال سياسي لآخر، ومن قطاع لآخر، فيجب على المرء أن ينظر لكل من الفرص والقيود المفروضة على التعبئة النابعة من المميزات العامة للنظام السياسي، والتي تميز سياسة منطقة محددة أو مجال محدد. ويمكن وصف هيكل الفرص السياسية بطريقتين: أولاها، الاعتراف بأن الجهات الفاعلة المؤسسية يمكن أن يكون لها ردود فعل مختلفة لتعبئة الحركات المختلفة أو للمنافسين الذين يطرحون القضايا المختلفة. وثانيها، النظر إلى الفرص المحددة النابعة من مجال سياسي محدد، فالسلطات السياسية والحلفاء قد يوفرون استجابات سياسية أو ردود فعل مختلفة للتحديات التي تطرحها الحركات الاجتماعية. لكن الفرص السياسية ليست ثابتة لجميع الحركات، وإنما تختلف من حركة إلى أخرى، إضافة إلى أن الفرص السياسية لا تمتلك نفس الأهمية للحركات الاجتماعية فهي تختلف وفقا لخصائص الحركات(11).

ج- دراسة كيفية إدراك الأحزاب والحركات والجماعات المتنافسة للفرص المتاحة أمامها.

وفيما يخص الفرص المدركة، فقلة هم الذين لا يتفقون مع أن الفرص السياسية يجب أن تكون مدركة، فقد تكون هناك فرص لكن يمكن، ببساطة، تجاهلها أو عدم إدراكها من قبل المتنافسين. فالفرص التي لا يتم إدراكها ليست فرصا على الإطلاق. فهناك عدد من الأسباب التي تجعل نشطاء الحركات لا يدركون الفرص الموجودة أمامهم، فقد يسيء نشطاء الحركات تفسير تغير ما في تكوين القوة

كالاستيلاء على السلطة من قبل حزب سياسي يتعاطف مع أهداف الحركة. فيمكن أن ينظر إلى هذا باعتباره بداية لفترة أنسب لإصلاح، أو كدليل غلى فقدان حليف في حزب المعارضة، وبالتالي يؤدي إما إلى زيادة أو انخفاض بالتعبئة. أو قد يدرك نشطاء الحركة الفرص ولكن دون اغتنامها، فيقررون عدم التعبئة بالرغم من أن البيئة مواتية لأسباب استراتيجية، أو من أجل التركيز على الأهداف الداخلية[12].

د- إيلاء اهتمام أكثر بالحركات الاجتماعية، والجدل السياسي، ودراستهم من منظور أكثر ديناميكية بالتركيز على الآليات والعمليات السببية بدلا من التركيز على العلاقات المتبادلة والظروف.

يعاني منهج الفرص السياسية مما يمكن تسميته بالنهج الارتباطي، بحيث أن العلماء قد اكتفوا بالبحث عن وجود ارتباط بين بعض سمات النظام السياسي من جهة، ومستويات وأشكال ونتائج الاحتجاج من جهة أخرى. إلا أن عددا من العلماء اقترحوا الابتعاد عن السعي وراء الظروف المواتية أو الممانعة للمنافسين من التعبئة، والتركيز بدلا من ذلك على الآليات والعمليات. وهذا يعني الانتقال من وجهة النظر الثابتة للخطف إلى وجهة نظر أكثر ديناميكية باعتباره سلسلة من الآليات السببية، والعمليات السببية، وحلقات الجدل. فالآلية تعرف بأنها أنواع محددة من الأحداث التي تغير العلاقات بين مجموعات محددة من العناصر بطريقة مماثلة أو مشابهة عبر مجموعة مختلفة من المواقف. فهناك ثلاثة أنواع من الآليات وهي: الآليات البيئية، والتي تعني التأثيرات المتولدة خارجيا على الظروف التي تأثر على الحياة الاجتماعية، والآليات الإدراكية، التي تعمل من خلال تعديل التصورات الفردية والجماعية؛ والآليات الترابطية، والتي تغير الصلات والروابط بين الناس والجماعات والشبكات الشخصية[13].

3. عناصر هيكل الفرص السياسية

يتألف مفهوم هيكل الفرص السياسية من عناصر ثابتة وعناصر متقلبة، أي من عناصر مؤسساتية تؤكد على ثبات أبعاد الفرص وجمودها، وأخرى إجرائية تؤكد على جوانبه المتقلبة والمتحولة. فالعناصر الثابتة للهيكل هي جزء لا يتجزأ من المؤسسات السياسية والثقافة التي إذا تغيرت فإنها تتغير تدريجيا على مدى عقود أو قرون، وهذه الجوانب للفرص ثابتة ومعنية، وهي مفيدة جدا في المقارنة بين أنشطة الحركة ضمن أطر مختلفة، بدلا من التنبؤ أو التوضيح، لنشأة الحركة الاجتماعية[14].

إلا أن الباحثين ركزوا على الجوانب الأكثر تقلبا للفرص السياسية (العناصر المتقلبة)، وعلى انفتاح "نوافد الفرصة" التي قد تشجع الأطراف الفاعلة الجماعية لتشكيل أو الانضمام لحركة معينة والانخراط في الأنشطة الاحتجاجية. هذا المنظور يهدف أساسا لتفسير النشأة أو التطور عبر الزمن لحركة معينة مع التغيرات في النظام السياسي المؤسساتي أو تكوين القوة، وهذا يشمل للأعمال التي تركز على السياسة العامة باعتبارها بعدا هاما لهيكل الفرص السياسية[15]. إلا أن بعض علماء السياسة يرى أن العناصر المتقلبة تعتمد على تصرفات الأفراد، لذلك فإن عناصر هيكل الفرص السياسية التي تحدث مؤسسيا أو بشكل مستقل عن الفاعلين السياسيين ينبغي أن تعد جزءا من هيكل الفرص. ويتضح مما سبق أنه يمكن اعتبار هيكل الفرص السياسية ثابتا ومتغيرا في نفس الوقت، أي إن الجمع بين العناصر الثابتة والمتقلبة يؤلف الجانب البنيوي لتعريف هيكل الفرص السياسية، فالتحول في الفرص السياسية إلى حد كبير يحدد ظهور النزاع الشعبي، وأما الجوانب المؤسسية للفرص فتقيد شكله وأهدافه واستراتيجياته[16].

إن منظري الحركات الاجتماعية يرون بأن العناصر الهيكلية والعناصر الثقافية التي تشمل الهويات الجماعية يجب أن تدرس جنبا إلى جنب. والهوية الجماعية هي تعريف مشترك لجماعة مستمد من المصالح المشتركة للأعضاء، والتجارب، والتضامن. لقد طور نشطاء الحركات الهويات الجماعية ضمن نظام أوسع من الفرص أو القيود، فالنشطاء قد يغيرون هوياتهم الجماعية عندما يكون هيكل الفرص السياسية أكثر عدائية للحركة. كما أن الباحثين الذين يربطون بين بنية هيكل الفرص السياسية والهويات الجماعية يدرسون ما إذا كان النشطاء يفتحون أو يغلقون حدودهم (وهي التي تحدد من هم داخل أو خارج الحركة) خلال المناخات السياسية المعادية. فيرى البعض أن إغلاق حدود الجماعة هي عبارة عن استراتيجية ضرورية للبقاء. فمنظمات الحركات يمكن أن تقوم بدور الهياكل المعلقة من أجل إدامة أو الحفاظ على الحركة خلال وجود بيئة سياسية غير متقبلة لهم، من أجل المحافظة على الهوية الجماعية التي تمنحهم الإحساس بالهدف[17].

ثانيا: الحركات الاجتماعية والعمل الجماعي

تعرف الحركة الاجتماعية وفقا لباول ويلكنسون (Paul Wilkinson)- أستاذ العلاقات الدولية- بأنها مسعى جماعي متعمد لتعزيز التغيير في إي اتجاه، وبأية وسيلة دون استبعاد العنف، أو

الأساليب غير القانونية، أو الثورة، أو الانسحاب إلى مجتمع مثالي، فالحركة يجب أن تبدي حدا أدنى من التنظيم، الذي يتفاوت ما بين اتخاذها أسلوبا تنظيميا فضفاضا وحتى التنظيم البيروقراطي[18]، بينما قدم شارلز تيلي (Charles Tilly)- أستاذ في علم الاجتماع والعلوم السياسية- تعريفا واضحا فقد وصفها بأنها سلسلة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص ينصبون أنفسهم وباقتدار كمتحدثين عن قاعدة شعبية تفتقد للتمثيل النيابي الرسمي، وفي هذا الإطار يقوم هؤلاء الأشخاص بتقديم مطالب على الملأ من أجل التغيير سواء في توزيع أو في ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة للتأييد[19].

إن مفهوم الحركات الاجتماعية يعني بالمقام الأول بالعمل الجماعي الذي ينم عن شكل أو صيغة من صيغ العمل الجماعي أكثر منه إلى القيم التي تحملها هذه الصيغة[20]. ويتحدد أي عمل جماعي وفقا لتيلي بمجموعتين من العوامل يوضحها الشكل رقم (1) وهي[21]:

1. **عوامل داخلية تحدد قدرة الجماعة، وتقسم هذه العوامل إلى**:

أ- **المصالح** وهي عبارة عن الأهداف التي تسعى الحركات إلى تحقيقها، وهي من الصعب تحديدها، فإما أن نحددها من خلال التصريحات الخاصة بالحركة، أو أن نفترضها بناء على نشاط الحركة.

ب- **التنظيم** ويعرف بأنه نطاق الهوية المشتركة والهيكل الموحد فيما بين الأفراد. فالزيادة في الهوية المشتركة والهيكل الموحد يشير إلى زيادة التنظيم، فيما يعبر الانخفاض يعبر عن سوء في التنظيم. ويزداد التنظيم بزيادة كل من: التصنيف والشبكة. فالتصنيف يشير إلى الأفراد الذين يشتركون في خصائص معينة يعترف بها من قبل أنفسهم ومن قبل الآخرين. أما الشبكة فهي عبارة عن الأفراد الذين يرتبطون معا وبواسطة نوع معين من الروابط الشخصية. فكلما زاد هاذان العنصران تصبح المجموعة أكثر شمولية في زيادة القدرة على التعبئة.

ج- **التعبئة** وهي العملية التي من خلالها تتحول مجموعة من كونها سلبية في تعبئة الأفراد إلى مشارك فعال في الحياة العامة. ويمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع وهي: دفاعية، أي استجابة للتهديدات الخارجية. وهجومية، تعنى بمتابعة المصالح استجابة للفرص الجديدة. وأخيرا تحضيرية، تهتم بتجميع الموارد في انتظار الفرص أو التهديد المستقبلي.

د- **العمل الجماعي** ويعرف بأنه العمل المشترك الذي يسعى لأهداف مشتركة.

شكل رقم (1): العوامل الداخلية والخارجية التي تحدد قدرة وطابع العمل الجماعي

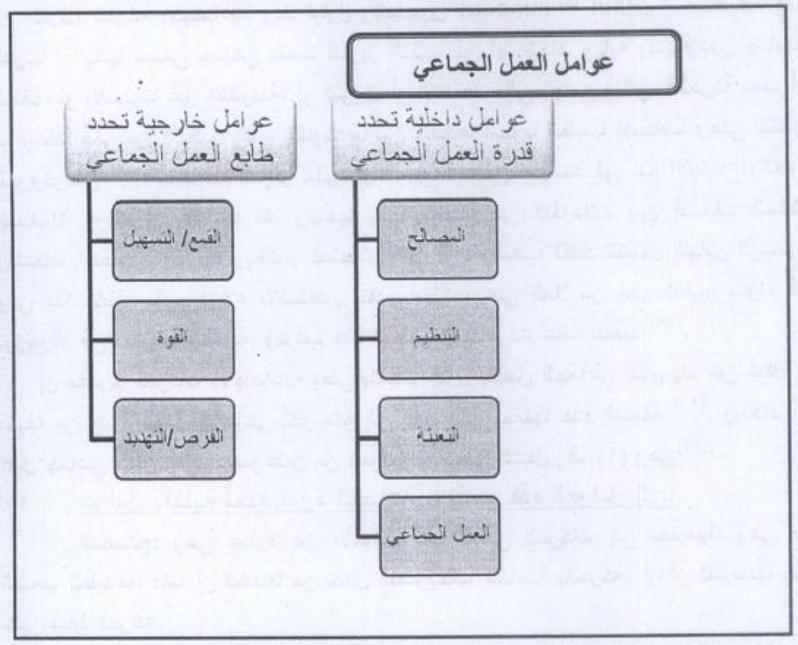

1. **عوامل خارجية تحدد طابع عمل الجماعة، وتقسم إلى**:

أ- **القمع/ التسهيل**: وهو عبارة عن الأعمال التي تقوم بها المجموعات الأخرى والتي ترفع أو تخفض تكلفة العمل الجماعي. فالعلاقة بين القمع/ التسهيل والسلطة علاقة مخادعة، لأن القوة الكبيرة غالبا- ولكن ليس دائما- تؤدى إلي قمع أقل، أي تسهيل أكثر، فالجماعات محدودة القوة عموما لا تستحق جهد القمع، ولكن كلما أصبحت أقوى فإنها تشكل تحديا أكبر وبالتالي قد تواجه بمزيد من القمع. إن القمع/ التسهيل هما وظيفة لعاملين وهما: حجم المجموعة وقوة المجموعة.

ب- **القوة** وتعرف بأنها مدى ما تفضله جماعة من المصالح ويفضل على مصالح مجموعة أخرى.

ج- **الفرص/ التهديد** والتي تبين إلى أي مدى يمكن للجماعات الأخرى- بما في ذلك الحكومة- إما أن تكون عرضة لمطالب جديدة والتي في حال نجاحها، تعزز إدراك المتنافسين لمصالحهم، أو تهدد لجعل المطالب التي في حال نجاحها تقلل إدراك المتنافسين لمصالحهم، إن التهديدات تولد المزيد من العمل الجماعي والفرص. فالحركات الاجتماعية يجب أن تدرس الفرص والتهديدات وتقرر ما إذا كانت ستتصرف أم لا بناء على هذه الفرص أو التهديدات. فالفرصة هي دائما في تفاعل مع التهديد والقمع الحالي، وزيادة القمع تودي إلى زيادة وتيرة الاحتجاج والتعبئة والعمل. ففي دراسة لديلا بورتا (Della Porta)- أستاذة علم اجتماع في معهد الجامعة الأوروبية- عن العنف

السياسي والدولة توضح أن العنف السياسي يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة للتفاعل بين الحركات الاجتماعية وخصومهم[22]. والشكل رقم (2) يبين العلاقات التي تربط العوامل ببعضها البعض في نموذج التعبئة لتيلي[23].

الشكل رقم (2): نموذج التعبئة لتيلي

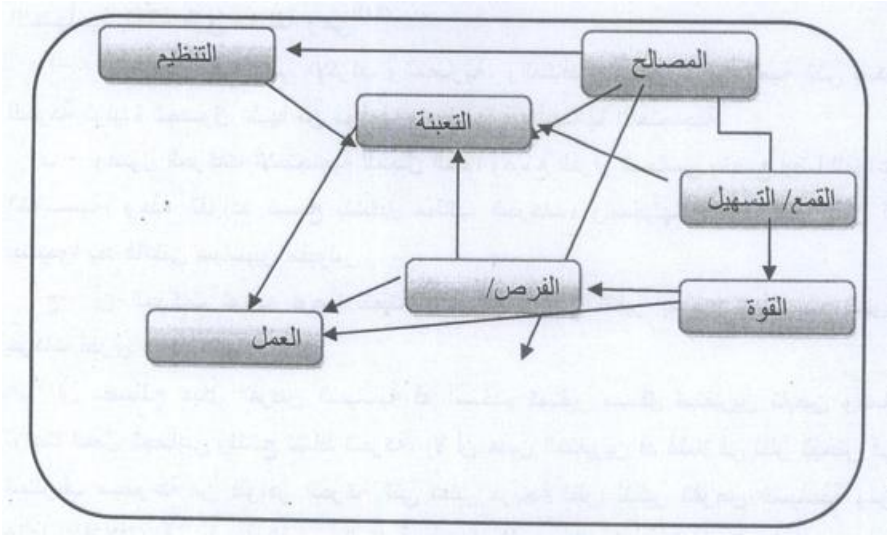

إن المحددات الرئيسية لتعبئة الجماعات هي تنظيمها، ومصالحها في التفاعلات المحتملة مع المتنافسين المحتملين، والفرصة/ التهديد الحالي من تلك التفاعلات، وإخضاعها للقمع فإخضاع الجماعة للقمع هو وظيفة لذلك النوع من المصالح التي تمثلها. فالنموذج يعالج حجم العمل الجماعي للمتنافسين كمحصلة لقوتها، وتعبئتها، والفرص/ التهديدات الحالية التي تواجه مصالحها..... الخ. فالقمع يعتمد بشكل رئيسي على المصالح، وبشكل خاص على الدرجة التي تتعارض مع مصالح الحكومة وأعضاء النظام السياسي.

وعند دراسة الحركات الاجتماعية من منظور هيكل الفرص السياسية نجد أن منظري العملية السياسية قد استخدموا التحولات السريعة لهيكل الفرص السياسية لشرح نشأة الحركات، إلا أن المفهوم يمكن أن يمتد لشرح نتائج أعمال الحركات. فالفرص السياسية قد تكون بمثابة نقاط ضغط للحركات، والانفتاح في النظام السياسي (التحالفات السياسية غير المستقرة، والتحزب، وتضاؤل القدرات القمعية) يجعل من الصعب على النخب تجاهل أو قمع التهديدات للنمو الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي

والإبقاء على السلطة السياسية، وقد تشجع هذه الأوضاع بعض النخب إلى إقامة تحالفات مع الحركات على أمل تحقيق أهداف مماثلة لتلك التي كانت تعرضهم للتهديد[24].

فهيكل الفرص يمكن أن يعزز أو يقيد قدرة الحركات الاجتماعية على الانخراط في الأعمال الاحتجاجية بثلاثة طرق مختلفة وهي[25]:

أ- أن التعبئة تقوم على الإكراه، والمعيارية، والمكافئة، والموارد الإعلامية التي يمكن للحركة الوليدة الحصول عليها من موقعها وتوظيفها في أعمالها الاحتجاجية.

ب-وصول الحركات الاحتجاجية للمجال العام، وصنع القرار السياسي يخضع أيضا للقواعد المؤسسية، وهذه القواعد تسمح بتشكيل مطالب الحركات، وتسجيلها، والرد على الذين لم يصبحوا بعد فاعلين سياسيين مقبولين.

ج- أن الحركات تواجه فرصا لتعبئة الاحتجاجات التي تتغير بمرور الوقت مع ظهور حركات أخرى أو اختفائها.

إن مصطلح هيكل الفرص السياسية قد استخدم كمتغير مستقل لمتغيرين تابعين وهما: توقيت العمل الجماعي ونتائج نشاط الحركة، إلا أن هذين المتغيرين قد فشلا في نظر البعض في استنزاف مجموعة من ظواهر الحركة التي تعتبر مربحة نظرا لتأثير الفرص السياسية ومن بينها الاختلافات في طبيعة الفرص المتاحة. فهيكل الفرص السياسية المتاح لجماعات التحدي من المرجح أن يقوم بأكثر من مجرد تشكيل كل من توقيت ومصير العمل الجماعي. فالمنظمون يمكنهم أن يوجهوا جهودهم لأنواع محددة من التغيرات التي تحدث في الأنظمة السياسية التي يسعون لتحديها، وبخاصة أين وكيف يسعون للضغط بمطالبهم والذي يعكس بدوره وجهة نظرهم من كون النظام ضعيفا أو متقبلا لجهودهم[26].

ثالثا: الحركات الاجتماعية وهيكل الفرص السياسية وتأثير كل منهما على الآخر

إن نظرية الفرصة السياسية بحاجة إلى توافر عنصرين أساسين وهما: الحركة الاجتماعية والفرصة السياسية. فإذا كانت الفرصة أداة للتغيير السياسي فإن الحركات هي التي تخلق هذه الفرصة.[27] إلا أنه في بعض الأحيان قد لا تحتاج الفرصة السياسية إلى حركة لخلقها، فقد توجد نتيجة للتغيرات التي تطرأ على النظام السياسي ولكن قد تختلف الحركات في قدرتها على اقتناص واستغلال هذه الفرص.

تحرز الحركات تقدما عناها يفتح الهيكل، ونجاح الحركات ليس تلقائيا فالاستفادة تذهب للحركة الحساسة لبيئتها والقادرة على استغلال الفرص المتاحة لها. فأوائل الناهضين يعلمون الحركات الأخرى ويولدون فرصا لتعبئة أكثر وأوسع. وهكذا نجد أن الحركات لا تغتنم الفرص فحسب وإنما تصنعها. إن الفرق النظري بين الفرص التي تخلق عن طريق العمل وهيكل الفرص السياسية ليس واضحا، وذلك لسببين: الأول أن الفرص تظهر في مكانيين في الحجة السببية، فهي تمثل التعبئة ونتيجة للتعبئة نفسها. والثاني وهو أن هيكل الفرص السياسية يعامل باعتباره عاملا خارجيا لعالم الحركات بينما الفرص التي تنشأ من خلال العمل توجد في المقام الأول داخل عالم الحركات. إلا أن دوغ ماك آدم (Doug McAdam)- أستاذ علم اجتماع في جامعة ستانفورد- قدم حلا لهذه المعضلة عن طريق تمييزه بين نشأة وتطور الحركات، بحيث أن دورة حياة الحركة تصبح عامل يحدد ما إذا كانت الحركة مقيدة بهيكل الفرص أو ما إذا كانت تولد فرصا خاصة بها. فسوزان ستاجينبورج (Suzanne Staggenborg أستاذة علم الاجتماع في جامعة نورث ويسترن- استخدمت مصطلح دورات الاحتجاج، فقد أجرت تمييزا بشأن الزمن، وفكرتها هي أن هناك جولات من النضال، فالنجاح أو الهزيمة في الجولة الأولى قد ينتج تغيرات في الجولة الثانية[28].

صحيح أن للفرصة دورا مهما في التغيير، وإن أي عمل جماعي لا يمكن أن يتأسس إلا بوجود الفرصة الحقيقية لقيامه. إلا أن الفرصة لا ترتبط بخصائص الجماعة فقط، وإنما بالدولة والسياق البيئي المحيط بها، وتحالفات النخب، وتحيز الدولة لجماعات معينة، ومدى انفتاح النظام السياسي أو انغلاقه[29]. فعوامل هيكل الفرص السياسية لا تعمل وحدها على خلق فرص سياسية ضمن متغيرات البيئة الداخلية فقط، وإنما تلعب المتغيرات الخارجية (السياق الدولي) أيضا دورا في خلق الفرص؛ لذلك يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة التغير في هيكل الفرص السياسية[30].

يعتقد أن الحركات الاجتماعية والثورات ظهرت وتطورت استجابة للتغيرات التي جعلت الأنظمة السياسية المؤسسية عرضة على نحو متزايد للتحدي أو متقبلة له. فيجادل بيتر ايزينجر (Peter Eisinger)- أستاذ العلوم السياسية- بأن "الاحتجاج يعني تغيرات ليست فقط بين الجماعات الساكنة سابقا أو الجماعات ذات التوجه التقليدي، ولكن أيضا في النظام السياسي نفسه وبالتالي فإن علاقة الجهات الفاعلة مفترضة بين المؤسسية وسياسات الحركة. فالتحولات في الهيكل وموقع السلطة المؤسسية من المتوقع أن تكون مصحوبة بتغيرات متزامنة في كل من الهيكل وبؤرة السياسات الشاملة[31].

لقد ارتبط مفهوم الفرصة السياسية بمفهوم بنية القوة، حيث إن الباحثين السياسيين يرون أن توقيت ظهور الحركات الاجتماعية يعتمد على الفرص التي تمنح للمعارضين والمطالبين بالتغيير من خلال التأثير في بنية القوة ومالكيها[32]. فقد تكون الحركات الاجتماعية ذات بنية مؤسسية فاعلة تستطيع أن تؤثر في النظام السياسي، وقد تكون في بعض الأحيان ذات بنية مؤسسية ضعيفة وقد يظهر هذا النوع

من الحركات عند تقلص رغبة أو قدرة النظام السياسي على القمع، وتتصف هذه الحركات بضعف القدرة المؤسسية والتبلور السياسي والتطرف في الأهداف[33].

فموارد الدولة والمجتمع تحدد شكل توازن القوى بين النظام السياسي والمعارضة، فالنظام القوي والسياسة الناجحة تصب في صالح الدولة، إلا أن أي نجاح للمعارضة نحو المقاومة أو الوقوف بوجه القمع الذي تمارسه الدولة يمكن أن يخل في ميزان القوى ويحفز ويساعد على تعبئة الجماهير والمعارضة[34]. فقد بينت دراسة لديفيد مايير (David Meyer)- أستاذ علم الاجتماع في جامعة كاليفورنيا- أثناء تتبعه لتعبئة الحركة المناهضة للسلاح النووي في الولايات المتحدة، أن نشطاء الحركة حققوا نجاحا في الوصول إلى جمهور واسه وحشد الدعم عندما كانت سياسة الحكومة معادية وعدوانية[35].

علاوة على ما سبق، قد تكون الفرص التي يتيحها السياق البيئي سببا في نشأة الجماعة إلا أن اتساع هيكل الفرص ليس شرطا سابقا لظهورها، أي أنه قد يكون نتيجة تلي تأسيسها وقد يتحول إلى متغير تابع لأسلوب عملها، وما تختاره من استراتيجيات. أضف إلى ذلك، إن تأثير هيكل الفرص ليس ثابتا لكل الجماعات بل يختلف تبعا للجماعات، وقد يختلف من وقت لآخر حتى للجماعة نفسها[36].

ضمن هذه القيود يمكن للحركات أن تؤثر على هيكل الفرص السياسية في عدة طرق: فيمكن لها التأثير على السياسة، وتغيير التحالفات السياسية، ورفع الملف العام، وإبراز قضايا معينة، ويمكنها أيضا تشكيل أطر للأعمال الجماعية تبين من خلالها فعالية مختلف وسائل العمل السياسي، ولفت انتباه وسائل الإعلام، وأخيرا يمكن لها أن تخلق أو تعظم الأحداث الحاسمة والتي من خلالها يمكن لخصومها الرد، وأن تصبح الحركة الاجتماعية شكلا من الأشكال الأكثر شيوعا لتمثيل المصالح، هي وظيفة للتعبئة الاجتماعية الناجحة التي تزيد من جاذبية التعبئة الاجتماعية والتأييد السياسي كشكل من أشكال التنظيم والمشاركة السياسية. كما أن احتمالية ظهور واستقرار الحركات تزداد مع الحداثة، فيزداد ادراك المواطنين لكل من احتمالات التغيير الجوهري والمجالات المحتملة للعمل الفعال[37].

ومع ذلك لا يمكن للحركة تحقيق التغيير الذي تنشده إلا بتوافر شروط معينة. فلو كان للحزب برنامج سياسي مقنع، وموارد كافية فمن المرجح فقط أن يكون له تأثير. إذا كان هناك بيئة سياسية مواتية، وقدرة على استغلال الفرص المتاحة[38]. فيتحتم على الحركات التي تسعى للتغيير أن تدرك أمرين رئيسيين وهما: أن الحصول على الفرصة السياسية مرهون بالمجتمع، والنجاح في مؤسسة نظام واضح للتغير، بالإضافة لتوزيع الثروة والسلطة[39].

ومن جهة أخرى، يمكن للحركات التأثر بالتغيرات الحاصلة والتغيير من أهدافها واستراتيجياتها وممارساتها بناء على السياق السياسي الجديد. فتحدد النقطة الأساسية لمنهج العملية السياسية بأن نشطاء الحركات لا يقومون باختيار أهدافهم واستراتيجياتهم وتكتيكاتهم من فراغ، وإنما السياق السياسي

يصور على نطاق واسع، ويحدد المظالم التي حولها يتم تعبئة النشطاء، ويتم إنصاف بعض المطالب وإلحاق الضرر بالبعض الآخر. وعلاوة على ذلك، فالنظام السياسي وموقع الجهات الفاعلة المختلفة ضمنه يجعل بعض استراتيجيات التأثير أكثر جاذبية، وربما أكثر فاعلية من غيرها. إن حكمة وإبداع وحصيلة اختيارات النشطاء، يمكن فقط فهمها وتقييمها بالنظر إلى السياق السياسي وقواعد اللعبة التي يتم فيها اتخاذ هذه الخيارات وهو الهيكل[40]. فتوسيع نطاق الفرص السياسية هو المفتاح لتحليل فهم تشكيل الحركات[41].

فعند دراسة الجوانب المستقرة وغير المستقرة لهيكل الفرص السياسية التي تم ذكرها سابقا نجد أن العناصر غير المستقرة تلعب دورا هاما ورئيسيا في تغير هيكل الفرص السياسية، وهذه العناصر تتسم بثلاث سمات رئيسية وهي:

أ- إن الفرص السياسية ديناميكية ومتقلبة، لأنها تعتمد فعليا على تصرفات الأفراد للتأثير على هيكل الفرص السياسية ولا يمكننا التنبؤ بها، فهي ديناميكية ومتقلبة وبناء عليه يعتبر هيكل الفرص السياسية ديناميكي لأنه مرتبط بأفعال الأفراد. فجوانب هيكل الفرص السياسية مثل: انقسامات النخب، والتحالفات هي متحولة ومتقلبة ببساطة؛ بسبب اعتمادها على أفعال الأفراد (النخب) داخل النظام السياسي[42].

ب- إن الحركات الاجتماعية تتحكم بهيكل الفرص السياسية، فالاختلافات ذات الصلة في الفرص هي في المقام الأول نتيجة لتفاعل الحركات الاجتماعية مع الفاعلين السياسيين والمؤسسات ونتيجة لهذا التفاعل يمكن اعتبار الفرصة السياسية ديناميكية ومتقلبة. فهيكل الفرص السياسية متقلب؛ بسبب الطريقة التي يتم بها السيطرة عليه من قبل الحركات، والنشطاء، والمنظمات. فالحركات لديها القدرة على التأثير على هيكل الفرص عبر التأثير على السياسة، وتغير التحالفات السياسية وإبراز قضايا معينة، وتحويل الأحداث والانتصارات الصغيرة التي تغير الوعي، وتخلق العواطف اللازمة للتعبئة.

ج- إن المنظور المتقلب فيما يتعلق بتغير هيكل الفرص السياسية هو أكثر أهمية مما يسمى بالهيكل المفتوح، أي اهتمام هيكل الفرص السياسية بالتغيير في البنية بدلا من الاهتمام بانفتاحه، فالظروف السياسية المغلقة (القمع أو الاضطهاد)- في الواقع- تشجع العمل الجماعي. إلا أن زيادة الانفتاح السياسي يعزز فرص التعبئة لبعض الحركات، في حين أن حركات أخرى تستجيب للتهديد أكثر من استجابتها للفرص[43]

فهيكل الفرص السياسية ليس مجرد بيئة خارجية ثابتة في مواجهة المتمردين ولكن يمكن للنشطاء تغييره. فالجوانب المستقرة للفرص السياسية تقيد الاحتمالات من أجل التغيير والعمل السياسي التي يقوم بتحديدها النشطاء في التعاون والمنافسة مع غيرهم من الجهات الفاعلة، على عكس العناصر المتقلبة[44].

من الواضح، أن هيكل الفرص السياسية قد يتغير بمرور الزمن إما ردا على أنشطة الحركات أو نتيجة لعوامل غير ذات صلة. كما أن فكرة التغيير هي في صميم هذا المفهوم، عندما يركز الباحثون على كل من طرق الوصول الجديدة والتحالفات والحلفاء التي تصبح متاحة وتجذب التعبئة، ورغم ذلك فهو كهيكل ثابت لأي لحظة عبر الزمن(45).

على الرغم من أن التغيرات في الفرص السياسية ترتبط في التغيرات في حجم وتكتيكات التعبئة الاجتماعية، إلا أنه لا يوجد الكثير حول كيفية ترجمة الفرص إلى عمل جماعي. فالأدبيات ليست واضحة بشأن هذا الموضوع فبعض الدراسات تؤكد على العوامل التي تقع خارج سيطرة الناشطين، بينما تشير دراسات أخرى إلى أن إدراك الفرص هو أكثر أهمية للعمل الجماعي من القوة الفعلية للنظام السياسي(46).

انقسم المحللون حول الدرجة التي يدرك فيها النشطاء التغيرات في الفرص السياسية، فالبعض يرى أن الناشطين هم رجال أعمال عقلانيون نسبيا ينتظرون الإشارات من الدولة والمجتمع الأوسع حول الادعاءات التي يقدمونها، وآخرون لا يعترفون بالإدراك والقصدية للفاعلين السياسيين. فالنشطاء يتصرفون بتفاؤل غير مبرر حول الفرص، أي إنهم لا يحسبون بدقة احتمالات التعبئة الناجحة أو توليد إصلاحات سياسية، إنهم فقط يستمرون في المحاولة وفي بعض الأحيان ينجحون في إشراك جمهور أوسع(47). على الرغم من أنه يمكن ربط التغيرات في الفرص السياسية مع التغيرات في التعبئة أو التغير في السياسة إلا أنه ليس من الواضح ما إذا كانت الإشارات المرسلة من قبل النخبة الفاعلة تشجع التعبئة، أو ما إذا كانت التغيرات الهيكلية في الفرص تسمح بفعالية الجهود المستمرة في التعبئة لتمضي قدما مما لو كانت في ظروف أخرى(48).

الخاتمة:

يكشف العرض السابق لمفهوم هيكل الفرص السياسية، أنه أساسي في دراسة الحركات الاجتماعية والعمل الجماعي، بالرغم من بعض الانتقادات الموجهة له إلا أنه ما يزال أداة تحليلية مفيدة في دراسة هذه الحركات. فالحركات الاجتماعية تلعب دورا في التأثير على هيكل الفرص عن طريق أعمالها وأنشطتها واستراتيجيات التأثير لديها، وذلك بسبب العناصر المتقلبة للهيكل كالتحالفات أو الانقسامات بين النخب. وبنفس الوقت يمكن لها أن تتأثر بالهيكل نتيجة للتغير في البيئة السياسية القائمة سواء أكان هذا التغيير كلي أو جزئي، ويمكن القول في نهاية الأمر بأن الحركة الاجتماعية يمكن اعتبارها حركة تأثير وتأثر، فإما أن تقوم بالتأثير وتغيير هيكل الفرص لصالحها، أو أن تتأثر وتدرك التغيير الحاصل في الهيكل وتتغير بناء عليه.

هوامش الدراسة

1. Meyer, DS. and Debra, C. Minkoff, Conceptualizing Political Opportunity, Social Forces, Vol.82, No.4, June 2004, p1459.
2. أمير العميدي، "المحددات والمتغيرات للفرصة السياسية وأثرهما في نمو الحركات الاجتماعية"، 26 شباط/ فبراير 2011، وذلك على الموقع الإلكتروني:-htt-p://al-daawa.org/main/index.php?option=comcontent&view=article&id=823:-70------&catid=l:2009-09-06-09-31-l8&Itemid=50.
3. المرجع السابق.
4. Giugni Marco,"PoIitical opportunity: still a useful concept?. In: Contention and Trust in Cities and States, Hanagan, M. and Chris Tilly, (Editors). First Edit., Switzerland: Springer Netherlands, 2011 p 272.
5. Gamson WA., and David MS. "Framing Political Opportunity". In: comparative perspectives on social movements: political opportunities, mobilizing structures, and cultural framing. MacAdam D., McCarthy JD., and Mayer Z. (Editors), Cambridge studies in comparative politics, 1996, p 280.
6. Ibid, pp 280-281.-
7. Giugni Marco, Political opportunity: still a useful concept, pp 273, 281.
8. Ibid, p 274.
9. Ibid, pp 274-275.
10. Buffonge A, Gordon, Culture and Political opportunity: Rastafarian Links to the Jamaican Poor, In: Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction, Political Opportunities, Social Movements, and Democratization, Coy, Patrick G, UK: Elsevier Science Ltd, Vol. 23, 2001, pp 28,30-31.
11. Giugni Marco,''Political opportunity: still a useful concept, p 276.
12. Ibid, p 277.
13. Ibid, pp 278-279.
14. Morgan, K, Considering Political Opportunity Structure: Democratic Complicity and the Antiwar Movement, Political Science Senior Thesis, April 14, 2006, pp 16-18.
15. Giugni Marco, "Political opportunity: still a useful concept?", p 272.
16. Morgan, K, Considering Political Opportunity Structure, pp 17, 21-23.
17. Goldner, Melinda, Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement, pp 71-72.

18. Tilly, Charles, From Mobilization to Revolution, Asner Brian (summary), Reading Massachusetts: Addition Wesley Publisher Company, 1978, p 57.

19. ربيع وهبه، جوزيف شكلا، "الحركات الاجتماعية"، وذلك على الموقع الإلكتروني:
=http://www.hic-mena.org/arabic/spage.php?id=pXE.

20. المرجع السابق.

21. Tilly, Charles. From Mobilization to Revolution, pp 75-78.

22. Búrca, Aoibhín de, Suicide Missions: the 'political opportunity structure' and constraints of constituency, webpapers on Constritutionalism and Governance beyond the State; No. 1, 2009, p 6.

23. Tilly, Charles, From Mobilization to Revolution, University of Michigan: Center for Research on Social Organization, March 1977, pp 3. 6-9,11.

24. Goldrier, Melinda, Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement, In: Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction: Political Opportunities, Social Movements, and Democratization, Coy, Patrick G (Edit), UK: Elsevier Science Ltd, Vol. 23, 2001, p 110.

25. Kitschelt, H, "Political Opportunity Structure and Political Protest: Anti-Nuclear Movements in Four Democracies", B..T.Pol.S. Vol 16, pp 61-62.

26. Marks, G. & Doug McAdam, On the Relationship of Political Opportunities to the Form of Collective Action: The Case of the European Union. In: Social Movements in a Globalizing World, Della Porta, D., Kriesi,
H. & Rucht, D. (Eds.), New York: St. Martin's Press, 1999, pp 100,102.

27. محمود عبد الحفيظ المهر، "الحركات الاجتماعية والفرصة السياسية"، مرجع سبق ذكره، ص 162.

28. Jenson, Jane, Social movement naming practices and political opportunity structures, Estudio/ Working Paper 1998/114, June 1994, pp 2-3.

29. Goldner, Melinda, Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement, p 110.

30. محمود عبد الحفيظ المهر، "الحركات الاجتماعية والفرصة السياسة"، مرجع سبق ذكره، ص 164.

31. Marks, G., and Doug Macadam, Social movements and the changing structure of political opportunity in the European Union. Vol. 19, No. 2, April 1996, p 250.

32. محمود عبد الحفيظ المهر، "الحركات الاجتماعية والفرصة السياسة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 27، صيف 2010، ص 162.

33. المرجع السابق، ص 164.

34. Marsh, Kristin, Compromise in South Africa: Class Relations, Political Opportunities, and the Contextualized "Ripe Moment" f or Resolution, In: Research in Social Movements, Conflicts, and Change: Introduction: Political Opportunities, Social Movements, and Democratization, Coy, Patrick G (Edit.), UK: Elsevier Science Ltd, Vol. 23, 2001,p 39.
35. Meyer, DS. and Debra ,C. Minkoff, Conceptualizing Political Opportunity, p 1462.
36. Goldner, Melinda, Expanding Political Opportunities and Changing Collective Identities in the Complementary and Alternative Medicine Movement, p 110.
37. Mayer, DS. and Suzzane staggenborg, "Movements, countermovements, and structure of political opportunity", American journal of sociology, Vol.101, No.6, May 1996, pl634-1635.
38. Fell, Dafydd, The rise and decline of the new party: ideology, resources and the political opportunity structure, East Asia, Vol.23, No. 1, p 62.

39. أمير العميدي، "المحددات والمتغيرات للفرصة السياسية"، مرجع سبق ذكره.

40. Mayer, DS, "Protest and political opportunity", pp 127-128.
41. Adair, Stephen, The Origins of the Protest Movement Against Nuclear Power, Research in Social Movements, Conflicts and Change, Vol. 23,2001, p 148.
42. Morgan, K, Considering Political Opportunity Structure, p 19.
43. Ibid, pp 20-22.
44. Meyer, DS, and Suzzane S, "Movements, countermovements, and structure of political opportunity", pl634.
45. Jenson, Jane, Social movement naming practices and political opportunity structures, p 4.
46. Meyer, D S. and Debra ,C. Minkoff, Conceptualizing Political Opportunity, p 1463.
47. Meyer, D.S, "Protest and Political Opportunities", p 139.
48. Meyer, D S. and Debra ,C. Minkoff, Conceptualizing Political Opportunity, p 1464.